المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-01-2008
الصفحـات : 22
العـــدد : 5208
المسلسل : 115

في ندوة الاقتصادية بعنوان «التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي».. خبراء وتنفيذيون يوصون:

الصراحة والواقعية شعار منتدى التنافسية الدولي لتحقيق الأهداف

أوصى المشاركون في الندوة، التي نظمتها صحيفة "الاقتصادية" مع الهيئة العامة للاستثمار أخيرا، بعنوان: "التنافسية كمحرك للنمو الاقتصادي" بالاستفادة من منتدى التنافسية الثاني الذي تستضيفه السعودية في 20 كانون الثاني (يناير) الحالي، وأن يكون الحوار والأوراق التي تقدم فيه أكثر واقعية ووضوحا وصراحة، حتى يحقق المنتدى الأهداف التي عقدت من أجله.

وتبنى المشاركون في هذه الندوة، الذين يمثلون قطاعات اقتصادية وتنفيذية مختلفة، محاور مهمة يمكن أن تكون نواة لنقاط تطرح في هذا المنتدى من أجل الاستفادة من المدعوين، سواء كانوا خبراء أو مديري شركات لهم باع طويل في مجال تقييم أداء جهات خدمية أو إنتاجية.

وكان المتحدثون في الندوة قد تطرقوا إلى موضوعات مختلفة في قضية التنافسية، ودور مؤسسات القطاعين العام والخاص في تحقيق نتائج إيجابية من أجل دعم مسيرة التنمية في المجال الاقتصادي والاستثماري، وأهمية تضافر جهود جميع الجهات الحكومية من أجل تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة ودعمها مركز التنافسية الوطني، وما الدور المطلوب من كل القطاعات حتى يتحقق مزيد من التحسن في تصنيف المملكة في تقارير التنافسية الدولية؟ وحتى يكون بالإمكان وصف الاقتصاد بأنه اقتصاد حيوي له أثره وفعاليته في الاقتصادات الإقليمية والعالمية. فإلى محصلة ما طرح في هذا الندوة من أفكار ووجهات نظر مختلفة:

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-01-2008 العـــدد : 5208
الصفحـات : 22 المسلسل : 115

بدأت الندوة بالحديث عن تعريف التنافسية من جوانب مختلفة وقد تناولها المتحدثون من واقع تجاربهم العملية الشخصية. وقيل أن تعطى الفرصة للمشاركين طلب من الدكتور عواد العواد بصفته وكيل المحافظ لشؤون الاستثمار ورئيس مركز التنافسية الوطني، إعطاء فكرة عن مفهوم التنافسية في المملكة، فقال: موضوع التنافسية، الحقيقة موضوع مهم جداً، ويعتبر من المفاهيم الأساسية المطبقة في العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً، ونحن في المملكة بدأنا في التعامل مع هذا المفهوم والعمل على تطبيقه وفق أسلوب علمي منذ نحو أربع سنوات، مع تبني مشروع تحسين بيئة الاستثمار، وتوجيه الهيئة العامة للاستثمار من قبل القيادة الرشيدة بأن تقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لإزالة معوقات الاستثمار التي تواجه المستثمرين في ذلك الوقت. وتم - ولله الحمد - التعامل مع المعوقات من خلال توقيع 17 اتفاقية مع كل الجهات الحكومية التي لها علاقة بالاستثمار وكان من نتائج هذه الاتفاقيات أن عولجت معظم المعوقات والتحديات التي تواجه المستثمرين في ذلك الوقت. إلا أنه اتضح فيما بعد أن تحسين بيئة الاستثمار ومناخه لا يرتبط بمعوقات وتحديات محددة فهي عملية مستمرة ومتجددة. ولا بد من إيجاد معايير محددة يتم بموجبها إدراج التقدم الذي يتم على أرض الواقع؛ فما يمكن قياسه هو ما يمكن إنجازه. والتنافسية بمفهومها الواسع، تعني التحليل الاقتصادي للأنظمة والتشريعات والسياسات وعوامل الاقتصاد الكلي، التي من شأنها تحديد دور الدولة في تهيئة مناخ استثماري مناسب، يمكن لمنشآت الأعمال التجارية والخاصة من إنتاج قيمة مضافة أكبر تسهم في النهاية في رفع مستوى رفاهية المواطنين.

الماهية بين الرفاهية والقاعدة الأساسية

فمفهوم التنافسية تبنته الهيئة العامة للاستثمار في ذلك الوقت. حيث وجدنا أن في ماهية هذه الكلمة حلولا لكثير من المشكلات التي تعانيها بيئة الاستثمار؛ لأن التنافسية موضوع مرتبط برفاهية المواطنين، وأن هناك علاقة طردية ما بين التنافسية ومستوى رفاهية المواطنين في ذلك البلد. كما وجدنا أن القاعدة الأساسية للتنافسية هي موقع الإنتاجية أو بيئة العمل، وهذا هو المحرك الرئيسي لها، وقد وجدنا في الوقت نفسه في تبني مفهوم التنافسية، الانتقال من التعامل مع بيئة الاستثمار بشكل اجتهادي إلى شكل احترافي ومؤسساتي، والآن أصبحت هناك قاعدة أو مقياس عالمي وهو تقارير التنافسية، ومن خلال هذا المقياس تستطيع التعامل مع كل المؤشرات.

وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار برصد أكثر من 300 معيار ومؤشر يتم فيها تقييم تنافسية بيئة الاستثمار وتم تحديد أهم ثلاثة تقارير تصدرها جهات دولية رسمية، وتتسم تلك التقارير بالدقة والشمولية، وهي: تقرير "أداء الأعمال" وهذا التقرير يصدر من البنك الدولي، ويغطي نحو 55 مؤشراً، كما يركز على التنظيمات والإجراءات والسياسات، وعلى إنشاء الشركات منذ تقديم الأوراق حتى تصفية الشركة.

المؤشر الثاني، هو مؤشر التنافسية العالمي، وهذا المؤشر يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ويغطي نحو 103 مؤشرات، وهذه المؤشرات أيضا أعم وأشمل، لأنها مرتبطة بالبنية التحتية، ومرتبطة بالاقتصاديين الكلي والجزئي.

6/ عبد العزيز محمد العجلان
رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض.

والتقرير الأخير، هو تقرير معهد التطوير الإداري في سويسرا، وهذا أيضا يغطي نحو 199 مؤشرا.

فهذه هي المؤشرات التي نقيس بها مدى تقدمنا في التنافسية، ووضعنا هدفاً محدداً لنا، وهو أن نصل بالمملكة إلى مصاف أفضل عشر دول من حيث التنافسية وفقاً لتلك المعايير العالمية.

تقييم الجهات الخدمة التنفيذية ومعايير التنافسية

وحول المفهوم الحديث للتنافسية الذي يمكن تطبيقه في القطاعات المختلفة لهذه الفلسفة الاقتصادية لتقييم أداء الجهات الخدمية والتنفيذية يرى عبد الله الحمودي وكيل وزارة التجارة أن هناك تقارير تضمنت مراكز متقدمة احتلتها المملكة التي قيست بمعايير التنافسية. وقال: "أستشهد بثلاثة، اثنان من هذه التقارير التي أشار إليها الدكتور عواد، وهي تقرير "الأداء الأعمال" والتنافسية العالمية، وأيضا تقرير الاستثمار الصادر عن الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، الذي أشار إلى أن المملكة احتلت المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات عربيا، والمرتبة الـ 20 عالميا، وتعد مرتبة متقدمة على المستويين الدولي والعربي (المرتبة الأولى عربيا).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف نجحنا في احتلال هذه المراكز المميزة والقفزات التي تحققت فيها، وأصبحت قضايا وموضوعات للنقاش والتحليل، أو انطلاقة لتنفيذ المعايير الاقتصادية لطرح مفهوم التنافسية الحديث، وهل كان التفوق في هذا الجانب نتيجة برنامج وطني تبنته الدولة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.

يقول الحمودي في تحليله كيفية تحقيق هذا التميز أنه لو أخذناه في شكل تسلسلي أو مرحلي، فإن الإصلاح كان برنامجاً ذاتياً غير مفروض على

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-01-2008 العـــدد : 5208
الصفحـات : 22 المسلسل : 115

السعودية. فجاءت القناعة من فكرة مبادرة الملك عبد الله في الإصلاح. التي كانت من ضمنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة. والتميز هذا جزء أول مما كان ينادي به برنامج الإصلاح الاقتصادي.

أما الجزء الثاني من البرنامج. فيتمثل ويعتمد على إنشاء مؤسسات جديدة؛ لأن البلاد لديها برامج في التخصيص. وتحتاج أدوات مؤسسية وتنظيمية. من أجل فاعلية تسريع اتخاذ القرار. وأن يعمل المجلس الاقتصادي الأعلى على إصدار العديد من القرارات للتفعيل آلية العمل بصورة أكثر. وأن هذه التوجهات كلها أدت إلى النتائج التي حققتها المملكة في الفترة الأخيرة.

مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل السياسات السليمة

حول دور تحسين البيئة الاستثمارية في الرفع من التنافسية يقول صالح بن عيد الحصيني رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشورى: إن قضية التنافسية لا شك أنها ستكون المحدد الرئيسي لمستقبل تنمية الاقتصاديات والرفاهية للمواطنين بشكل عام. وأصبح الآن الاقتصاد العالمي أكثر عالمية. والمنافسة أصبحت أشد بين اقتصاديات دول العالم. والمفهوم العلمي. على حسب قراءتي موضوع التنافسية. أنها مجموعة من العناصر من السياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية. والإنتاجية عادة تعتمد على قدرة الدولة في استخدام مواردها. أو في تخصيص الموارد. معلوم أن المملكة ودول الخليج تعيش في ظفرة اقتصادية والظروف الآن مواتية. وتمثل هذه الظروف المواتية الحقيقة فرصة عظيمة للمملكة ودول الخليج لتحسين قدرتها التنافسية على الأمد الطويل. وتحسين القدرة التنافسية لا شك أنه يعتمد. كما ذكرت في البداية . على سياسات سليمة. ويعتمد على مؤسسات قادرة. والمملكة والدول الأخرى أمامها مشوار طويل في تنمية الموارد البشرية والتي تمثل العامل المحدد الرئيسي لقدرة الدول على المنافسة. إضافة إلى موضوع التقوية. سواء في استيعابها. أو في القدرة على الإبداع؛ فهذه المعايير يمكن أن نتحدث عنها أثناء المناقشة. ولكن معدلات التنمية في دول الخليج. المعدلات الآن في النفط معقولة. وكذلك أنا ما زلت أذكر أن موضوع الصادرات هو المعيار الرئيسي لقدرة تنافسية الدولة. خاصة في القطاعات الإنتاجية.

وعقب أن استمعت في الندوة إلى آراء ذات صفة رسمية وحكومية من جهات ذات مناصب تنفيذية حول مفهوم التنافسية وتقييمها. وكيفية الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية جاء الاستماع إلى طرف محايد يمثل الدور الوسط في هذا الموضوع؛ وقد أتيحت الفرصة للمتحدث عبد العزيز محمد العجلان رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض. وكيف يمكنه تناول الموضوع من خلال وجهة نظر القطاع الخاص.

دور القطاع الخاص وقضية التطبيق وعلاقتها بالإنتاج

نحن في القطاع الخاص نعتبر تحسين تنافسية المملكة مكسبا لنا. ووجود هيئة الاستثمار تُعد مكسبا آخر. فهي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تتداخل في القطاعات الأخرى من خلال التنافسية. فنحن في التنافسية نحتاجها إلى أمرين. ونميل إلى أمر واحد. نحتاج إليها لأننا أصلا في القطاع الأهلي نعاني كثيرا من عدم تطبيق بعض الأنظمة. وفي الوقت نفسه. أضيف إلى ذلك التطور الهائل الذي تعيشه المملكة؛ وهذا التنافس الآن موجود في المملكة في دول الخليج. وهذا أيضا أضفى عبئا آخر على مركز التنافسية. والذي يجب أن يدعم من قبل الجهات الحكومية. ولا ننسى أننا في السعودية (في القطاع الأهلي) اعتمدنا في بداية التأسيس أن يكون المصدر الإنتاجي في المملكة هو مصدر واحد وهو النفط. وبالتالي نحن نختلف كثيرا عن بعض الاقتصاديات الأخرى التي نمت في ثورات صناعية. وأصبحت تنافس في القطاع الأهلي مع القطاعات الأخرى. فيأتي بتناغم ممتاز في التنافس مع الدول الأخرى. وتصدر منتجات إلى الخارج. نحن في المملكة نختلف عن تلك الاقتصاديات. بحكم أننا نعتمد على منتجات. ولكننا دخلنا الآن في مرحلة التنافس العام في منتجات أخرى. ولكننا لدينا عائق يكمن في بعض الأنظمة.

القطاع البنكي والعوائق والطرح الحديث

وتتجه مناقشات ندوة التنافسية لمنح القطاع البنكي في المملكة فرصة لإبداء رأيه حول موضوع التنافسية. وقد كان لهذا القطاع السبق من ناحية التطور. وكان محور حديث جمال الكتبي مدير بنك دوتشيه حول إجابته عن الكلام الذي يدور الآن بخصوص السياسات المعنية حاليا هل هي التي تطبع القطاع الخاص عليها لتطبيقها أو هي تمضي وراء القطاع الخاص. يقول الكتبي إنه بالنسبة لدورنا نحن القطاع الخاص. وبالذات في القطاع البنكي. طبعا الاقتصاد الوطني له دور مهم جدا وعملية تسهيل وإيجاد وسائل لدعم نشاطاتنا مهمة لعملنا نحن. ومهم للاقتصاد الوطني. وتنافسية الاقتصاد الوطني. ووجود مركز التنافسية الوطنية خطوة عملاقة للأمام. خطوة إيجابية جدا. وعقد منتدى التنافسية الدولي خطوة جيدة جدا. ولكن حان الوقت الآن للمصارحة والحديث بطريقة مفصلة ودقيقة عن العوائق والأمور التي يجب أن نتعامل معها الآن. حتى يمكن الارتفاع بالسعودية إلى مصاف الدول المتقدمة في التنافسية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي. وفي نهاية المطاف الأمر المهم هو ما يتم عمله نتيجة أعمال المركز ونتيجة أعمال المنتدى. فالتقدم هذا موجود بدون أدنى شك. ولكن طموحنا كبير جدا. وأضم صوتي للأخ العزيز واتفق معه أنه توجد عوائق في بعضها. وأنا أستغرب من العوائق الحالية. كمواطن سعودي وكموظف بنك دولي. نحن ما زلنا نعانيها حتى هذا الوقت. وأرجو أنه. بإذن الله. نتيجة العمل الجيد من خلال محاور هذه الندوة التي نظمت قبل انعقاد منتدى التنافسية الذي تستضيفه المملكة في 14 كانون الثاني (يناير) الحالي في الرياض. سيتم التعاون بصورة فعالة وبصورة إيجابية.

ثم جاء دور الدكتور تركي السنيان القانوني والكاتب الإعلامي للتعليق على وجهات النظر المختلفة التي طرحها المتحدثون في الندوة عقب ذكر النقاط التي نوقشت بشكل إيجابي. كون الجميع أتى على معايير التنافسية. وأهميتها للاقتصاد السعودي. وهل يرى السنيان أن التنافسية موضوع مفروض من خلال منظمة التجارة العالمية كأحد التغيرات التي حدثت مؤخرا في السنوات

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-01-2008 العـــدد : 5208
الصفحـات : 22 المسلسل : 115

الخمس الأخيرة؟ وكيف يرى الربط بين موضوع التنافسية وانضمام المملكة مثلا لمنظمة التجارة العالمية. ومسالة تطبيق التنافسية في الاقتصاد السعودي؟

مناخ الاستثمار الصحي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية

يقول الدكتور الثنيان: إن بادرة انعقاد مثل هذه المنتديات مفيدة لمناقشة ما نعتبره ركنا من أركان تهيئة مناخ الاستثمار الصحي. هذا في المقام الأول. أما بالنسبة للعامل الثاني، الذي يتمثل في دور منظمة التجارة العالمية، فمنظمة التجارة العالمية لم تفرض علينا معايير التنافسية. ولكن الأمر جاء برغبتنا. فنحن أردنا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. تمثل ذلك في إبرام اتفاقيات وإصدار عدد من الأنظمة منها 41 قانونا خلال مفاوضاتنا. وعدلنا كثيراً من التعديلات الجوهرية المؤثرة في الاستثمار. لأن منظمة التجارة العالمية، تعني الاستثمار. فبالتالي وجود منظمة التجارة حجر أساسي في إدخال التعديلات الجوهرية التي صاحبت السنوات العشر الماضية. لكن هذا لا يعني ألا يوجد تحديات. أو طرح حلول للارتقاء بمستوى البيئة الاستثمارية العودية من واقع إلى واقع أفضل بكثير. هذه نقطة. النقطة الثانية، بالنسبة لتداخلنا وتمازجنا مع العلاقات الدولية هذا يحتم علينا بشكل أو بآخر - أن نتماشى مع قواعد اللعبة الدولية. وأن نطوع أنظمتنا لتكون متوائمة مع الأنظمة الدولية. وأن تساير إجراءاتنا الإدارية والحكومية والنظامية والتشريعات القانونية. وأيضا متناغمة مع الأنظمة العالمية الدولية. وهذا يقودني إلى تقرير احدى المنظمات وهي: world economical form مع أن مركزنا كان متقدما. ولكن أعتقد أنه أشار إلى عوائق مهمة جدا. يعني أعتقد أنه لا بد من أخذها كاملة أو نتركها. كون مركز السعودية جاء في هذا التقرير الـ 35. ويعتبر جيدا. ولكن كيف حققنا هذا المركز هنالك جزء أساسي ساعد في الحصول على هذا المركز أنه من خلال تقييم الاقتصاد الكلي حققنا المرتبة الثالثة. أما ترتيبنا في مجال الصحة والتعليم الأساسي فهو 71. و53 في التعليم العالي والتدريب. وعلى مستوى المؤسسات ترتيبنا 41، وعلى مستوى كفاءة سوق العمل ترتيبنا 66. الابتكار والتطوير ترتيبنا 49. وعندما تأتي لتقييم هذه التصنيفات الموجودة في التقرير، نجد أن التقرير جميل. لأنه أشار إلى مواطن ضعف ومواطن نحتاج إلى تنميتها. وضرورة أن تسير تنميتنا بخطط طويلة المدى وتنمية مستدامة. ولذلك لا بد أن نأخذ هذه التقارير بعين الاعتبار والاهتمام. طبعا توجد حوامش خطأ، لكن بدل ما نكون في المركز الـ 71 يحتمل أن تحتل الـ 65 أو الـ 60. لكن أيضا الـ 60 لا تحقق ما نصبو إليه. فلهذا فالعبء ملقى على الهيئة العامة للاستثمار والجهات المعنية. والآن في ظل الاهتمام الإعلامي والمصاحب للتنافسية، ولانضمامنا لمنظمة التجارة العالمية، يحتم علينا - بشكل أو بآخر - أن نأخذ هذه التقارير العالمية بمحمل الجد. نظرا لأن المستثمر الأجنبي مهم لنا في نقل التقنية. وفي جلب الاستثمارات.

تحقيق الأهداف والطموحات في ظل النظريات الاقتصادية

ويعود الحديث للدكتور العواد للتعليق على النقاط التي ذكرها الدكتور الثنيان قائلاً: طبعا أنا أتفق مع الدكتور الثنيان، لأنه يجب ألا نكون انتقائيين؛ فالهيئة العامة للاستثمار عندما أطلقت برنامج 10 × 10 ووضعت هدفاً طموحاً تكتنفه تحديات وهو وصول المملكة إلى مصاف أفضل عشر دول من حيث تنافسية مناخ الاستثمار. فنحن نعرف مع من نتنافس معه لنحتل المرتبة 10. فأنت تتكلم عن سنغافورة، تتكلم عن فنلندا، أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا، حتى ماليزيا أو ألمانيا ليست معهم، يعني تتكلم عن أفضل عشر دول متقدمة جدا تعتمد تنافسيتها على موضوع الابتكار والإبداع وهو أقصى مراحل التنافسية.

في تقرير الويف أحرزنا المرتبة الـ 35، صحيح أن تطور الاقتصاد الكلي ساعد كثيرا في ارتفاع مستوى المملكة إلا أن هذه المرتبة وهي جيدة نسبياً هناك مؤشرات أخرى أسهمت أيضاً في احتلال المملكة هذا المركز وهناك مؤشرات تحتاج إلى تطوير. ونحن لا نقيم أنفسنا بأنفسنا، بل من جهات دولية محايدة. فنحن دائما في حالة ترقب أنتظر أي تقرير للوقوف على درجة تقييمنا. و أتصور أن تبني آلية ذات منهجية علمية بهذا الشكل ومعتمدة من قبل جهات دولية أمر صحي.

الشيء الثاني، هل ما وصلنا إليه الآن، يرضي طموحنا؟ نعتقد

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-01-2008 العـــدد : 5208
الصفحـات : 22 المسلسل : 115

أنه لو لم توجد تحديات ما وضعنا برنامج "10 × 10" وجاء الآن موضوع إنشاء مركز التنافسية في هذا السياق. لا نستطيع من خلال إدارة صغيرة، أو من خلال ثلاثة أو أربعة موظفين أن نرفع تنافسية بلد مثل المملكة، لذلك تم إنشاء المركز، وهذا المركز يكلف الكثير من المال ومن التعاقد مع مستشارين على مستوى عال، ومنهم مثلاً: مايكل بورتر، مارك فولر وجو فولر وهؤلاء من مؤسسي نظرية التنافسية كما نعرف. والآن نحن بدورنا نعمل مع كل الجهات الحكومية كفريق واحد، نأخذ الحلول القابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وليست الحلول النظرية.

علاقة بيئة الاستثمار بهدف التنافسية

ويضيف الحمودي في حديثه هذه المرة عن خلق بيئة صحية منتجة لتحقيق الأهداف المطلوبة في موضوع التنافسية، فيقول الحقيقة هدفنا الرئيسي في المقام الأول مردود اقتصادي للمملكة. فعندنا برامج وأهداف نتطلع أيضا إلى تحقيقها ليست مقتصرة على مجرد القطاع التجاري، بل تشمل القطاع الصناعي، فالوزارة لديها استراتيجية طويلة المدى تصل إلى 15 سنة مقبلة، وأهم أساس فيها هو تعزيز القدرة التنافسية للصناعة أيضا. لماذا؟ حتى يتحقق مردود اقتصادي للبلد. وحددنا أهدافاً عديدة، أهمها زيادة ومساهمة الصناعة في إجمالي الناتج الوطني، لتصل صادراتنا منها إلى 60 في المائة، ورفع مستوى العاملين السعوديين في الصناعة المحلية إلى 30 في المائة، ومع أن هذه من الأهداف التي لها مردود على الاقتصاد فإنها أيضا تصب في تحقيق هدف "10 × 10"، فأمور عديدة تم تنفيذها في وزارة التجارة والصناعة، ونحن على مستوى الوزارة نعقد اجتماعات وورش عمل مماثلة لما يجري في مركز التنافسية، ولكنها في داخل أروقة الوزارة، وعلى أعلى المستويات. فعلى الطاولة نشاهد رئيس الجهاز أي الوزير، وأركان الوزارة نجلس ونتناقش ونضع أهدافنا، ومن ضمن ما نبحثه المعوقات، وتحقيق متطلبات التنافسية التي تضعنا في مراحل متقدمة.

ويواصل الدكتور العواد الحديث في هذا الموضوع عما يخص دور الوزارات والقطاعات الحكومية في تحقيق هدف التنافسية، وهل هناك تنسيق مستمر بين هذه القطاعات وهيئة الاستثمار محاولاً توضيح نوعية التنسيق المطلوب في هذه